الأمم المتحدة

E

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/EC.8/2021/3
24 November 2021
ORIGINAL: ARABIC

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

اللجنة التنفيذية
الاجتماع الثامن
بيروت، 23-24 كانون الأول/ديسمبر 2021

البند 3 من جدول الأعمال المؤقت

تنفيذ التوصيات الصادرة عن اللجنة التنفيذية في اجتماعها السابع

موجز

عَقَدَت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) اجتماعها السابع افتراضيّاً، في 21 كانون الأول/ديسمبر 2020، واعتمدت في ختامه مجموعة من التوصيات، منها ما هو موجَّه إلى الدول الأعضاء ومنها ما هو موجَّه إلى الأمانة التنفيذية. وتستعرض هذه الوثيقة الإجراءات التي اتخذتها الأمانة التنفيذية لتنفيذ التوصيات الموجَّهة إليها.

واللجنة التنفيذية مدعوة إلى أخذ العلم بما نُفذِّ وإبداء الرأي بهذا الشأن.

التوصيات الصادرة عن اللجنة التنفيذية في اجتماعها السابع الموجَّهة إلى الأمانة التنفيذية والإجراءات المتخذة لتنفيذها

التوصية (أ)

مواصلة العمل على رصد الأثر الاقتصادي والاجتماعي لجائحة كوفيد-19 على البلدان العربية، وعلى تحديث البيانات المتاحة على المنصات التي أُنشِئت لهذا الغرض، وتعزيز قدرات الدول الأعضاء في التعامل مع أثر الجائحة، واعتماد المرونة في تصميم المشاريع لتتناسب مع التطورات الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة في عام 2021.

الإجراءات المتخذة

خلال عام 2021، تابعت الإسكوا تعزيز قدرات الدول الأعضاء في التعامل مع أثر جائحة كوفيد-19 في مجالات عديدة:

(أ) خطة التنمية المستدامة لعام 2030: أعدت الإسكوا 12 ورقة خلفية تم استعراضها في المنتدى العربي للتنمية المستدامة، الذي عُقد افتراضياً في الفترة من 29 إلى 31 آذار/مارس 2021، وألقت الضوء على التأثير المباشر لجائحة كوفيد-19 على التقدم نحو أهداف التنمية المستدامة في البلدان العربية، وذلك بالتعاون مع جامعة الدول العربية و15 منظمة إقليمية للأمم المتحدة. وركزت هذه الأوراق على الإجراءات الرئيسية المتخذة لمواجهة آثار الجائحة وعلى الفئات التي ما زالت أكثر انكشافاً على المخاطر بسببها، وقدمت توصيات حول كيفية البناء على الدروس المستفادة من الأزمة الراهنة؛

(ب) تمويل التنمية: ساهمت الإسكوا في وضع تقرير تمويل التنمية المستدامة 2021 الذي يقدم تقييماً للآثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد-19 ويحدد الثغرات التمويلية وأوجه عدم المساواة التي تفاقمت بفعل الجائحة. وأوضحت الإسكوا في التقرير العالمي أن الحيز المالي في المنطقة العربية شهد تضييقاً أشد بسبب تضاؤل الموارد المحلية والإيرادات الضريبية والاستثمار المباشر والتجارة، وتزايد الانكشاف إزاء احتمال التعرض للديون، ما يفاقم تحديات تمويل خطة عام 2030. ويعرض التقرير توصيات قابلة للتنفيذ للحيلولة دون حدوث مزيد من الانتكاسات في تمويل التنمية. كما أصدرت الإسكوا موجز سياسات بعنوان "حقوق السحب الخاصة والدول العربية: تمويل التنمية في عصر كوفيد-19 وما بعده" لتسليط الضوء على الجوانب الرئيسيّة للمخصّصات التاريخية التي أقرّها صندوق النقد الدولي لحقوق السّحب الخاصة بقيمة 650 مليار دولار للتعامل مع جائحة كوفيد-19. ويقارن الموجز حصة المنطقة العربية من حقوق السّحب الخاصة بحصّة سائر بلدان العالم، مع الأخذ في الاعتبار الاحتياجات التمويلية للمنطقة وديونها المستحقة، ويعرض توصيات تضمن حصول البلدان العربية النامية على مستويات كافية من السيولة؛

(ج) الحماية الاجتماعية: نفذت الإسكوا خلال عام 2021 وبالتعاون مع إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) وسائر اللجان الإقليمية مشروعاً حول "تعزيز الحماية الاجتماعية لمواجهة الأوبئة". ويهدف المشروع إلى حشد استجابةٍ عالمية منسَّقة للأثر الاجتماعي

والاقتصادي والماليّ للجائحة، وإلى تعزيز القدرات الوطنية على تصميم وتنفيذ سياسات حماية اجتماعية من أجل التعافي السريع منها، لا سيما للفئات السكانية الأكثر عرضةً للمخاطر، وعلى مواجهة الآثار السلبية للصدمات الخارجية المستقبلية. وفي 2 آب/أغسطس 2021، أطلقت الإسكوا في إطار المشروع "أداة تتبّع الحزم التحفيزية المنفّذة استجابةً لكوفيد-19" وهي مرصد دولي يتضمن معلومات تفصيلية حول التدابير المالية وتدابير الحماية الاجتماعية التي اتخذتها دول العالم للتصدي لآثار الجائحة؛

(د) التنمية الحضرية وتعزيز صمود المدن في وجه الجائحة: في إطار جهود رصد الأثر الاقتصادي والاجتماعي للجائحة على البلدان العربية ودعمها للتصدي لها، قامت الإسكوا، بالتعاون مع سائر اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، بتنفيذ مشروع لتعزيز صمود المدن خلال جائحة كوفيد-19 وما بعدها. وركز المشروع على تعزيز القدرات المحلية في 16 مدينة، منها 3 عربية هي الإسكندرية (مصر)، وبيروت ومدينة الكويت، من خلال استخدام أداة للتشخيص والتخطيط لبناء القدرة على الصمود الاقتصادي في المدن، تركز على جمع البيانات المصنفة وتحليلها، خصوصاً بالنسبة إلى الفئات السكانية التي قد تكون معرضة بوجه خاص للصدمات الاقتصادية الناجمة عن الجائحة والصدمات، ولا سيما النساء اللواتي تضررن أكثر من غيرهن من الأزمة. وتقيس الأداة ظروف سوق العمل، وبيئة العمل، والحوكمة الاقتصادية، والبيئة المالية، والبنية التحتية للخدمات والنفاذ، وترصد الأداة المرونة الاقتصادية الحضرية والقدرة على التعافي من خلال 17 مؤشراً أساسياً و59 مؤشراً فرعياً لتحديد نقاط القوة والضعف للمدينة حول الموضوع، وتوفر اقتراحات لمجالات التطوير؛

(ه) البيئة: نظمت الإسكوا خلال الفترة من نيسان/أبريل إلى حزيران/يونيو 2021، وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومبادرته للتنمية (UNEP FI) واللجان الإقليمية الأخرى التابعة للأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية، سلسلة ندوات افتراضية حول نَهج الترابط لمعالجة آثار جائحة كوفيد-19 وإعادة البناء على نحوٍ أفضل، استعرضت خلالها دراسات بشأن "التسريع الإقليمي للعمل المناخي وإزالة الكربون" وأدوات صنع السياسات المتكاملة. كما نظمت الإسكوا وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في 10 آذار/مارس 2021 اجتماعاً تشاورياً افتراضياً حول الأبعاد البيئية لخطة التنمية المستدامة تحت عنوان "هل لا يزال بمقدورنا الدفع نحو تحقيق الهدف 12 في ظل جائحة كورونا في المنطقة العربية؟"، حيث ركزت المناقشات على حلول السياسات والتدابير المتكاملة الخاصة بالمنطقة التي تضمن الانتعاش الاقتصادي والحفاظ على الموارد الطبيعية. وعقدت الإسكوا في 25 أيار/مايو 2021 حلقة نقاش افتراضية تحت عنوان "الصناعات الاستخراجية كمحرك للتنمية المستدامة في المنطقة العربية"، استعرضت الاتجاهات الناشئة في الصناعات الاستخراجية في المنطقة العربية في أعقاب جائحة كوفيد-19، وأوجه قابلية التأثر المتعددة في مجالات الإيرادات الضريبية والاستقرار المالي لسوق العمل والسلاسل الإنتاجية والتكنولوجيا والابتكار والإدماج الاجتماعي والاقتصادي والاستدامة البيئية؛

(و) القدرات المؤسسية: نظمت الإسكوا، بالشراكة مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة ومكتب الأمم المتحدة للمنسق المقيم، أربع ورشات عمل افتراضية في الفترة من كانون الأول/ديسمبر 2020 إلى كانون الثاني/يناير 2021، حول سياسات التعافي المتكاملة من جائحة كوفيد-19 لتحقيق خطة عام 2030، خصصت كل منها للبلدان التالية: العراق والسودان ولبنان ومصر. وناقش المشاركون التحديات التنموية الناتجة عن آثار الجائحة وسُبُل دعم المؤسسات العامة والمجتمع المدني على وضع خطط التعافي المستدام وتنفيذها لمعالجة التعثر الذي سببته الجائحة على المسار نحو أهداف التنمية المستدامة.

التوصية (ب)

تطوير المنصة المخصصة لأهداف التنمية المستدامة بما في ذلك أُطر تمويل التنمية في البلدان والمنطقة العربية، وإتاحتها للدول الأعضاء لتعظيم الاستفادة من الجهود التي تبذلها الأمانة التنفيذية في هذا الملف الحاسم لتحقيق التنمية المستدامة، ودعم الدول الأعضاء في إنشاء وتطوير منصات وطنية مخصصة لمتابعة الإنجازات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الإجراءات المتخذة

خلال عام 2021، تابعت الإسكوا العمل على تطوير بوابة أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة والأدوات المتعلقة بهما. كما قدمت الإسكوا الدعم الفني لـ 15 دولة في تطوير منصاتها الوطنية لرصد أهداف التنمية المستدامة والتدقيق في البيانات الوطنية ورفع الكفاءات والتدريب لضمان استدامة المنصات. وقد عقدت في هذا الإطار أكثر من 100 اجتماع ثنائي ضمت ما يقارب 75 ممثلاً للأجهزة الإحصائية الوطنية. كما نظمت الإسكوا 26 دورة افتراضية مع وكالات الأمم المختصة الراعية لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة وممثلي الدول لرفع الكفاءات في احتساب 50 مؤشراً من مؤشرات التنمية المستدامة وبناء القدرات الوطنية بشأن المؤشرات الأقل إنتاجاً في المنطقة العربية. وأصدرت الإسكوا كذلك دليلاً إلكترونياً لإطار أهداف التنمية المستدامة والبيانات الوصفية باللغتين العربية والإنكليزية.

وتعكف الإسكوا كذلك على تطوير البوابة الإلكترونية لقضايا تمويل التنمية في المنطقة العربية، التي هي جزء من بوابة أهداف التنمية المستدامة، وتقدم من خلالها التحليلات الكمية والنوعية التي تجريها في مختلف مسارات تمويل التنمية. وتوفر البوابة نماذج محاكاة مختلفة لتشخيص قنوات التمويل المتاحة للمنطقة على المستويين الوطني والإقليمي، وتتضمن مجموعة من النماذج التفاعلية لتمكين صانعي القرار من تقدير الكلفة المرتبطة بتحقيق أهداف التنمية الوطنية. وتلتقط مجموعة أخرى من الأدوات المكاسبَ التي يمكن أن تتأتى من احتساب الروابط ما بين أهداف التنمية المستدامة المختلفة، من خلال احتساب حجم ومتطلبات التمويل لهدف معيّن والتقدم الذي يحدث تنفيذه على صعيد الأهداف المرتبطة به. وتستعرض اللجنة التنفيذية في إطار البند 7 من جدول الأعمال المؤقت لاجتماعها الثامن التقدم المحرز في تطوير بوابة أهداف التنمية المستدامة، في مكوّنيها الإحصائي والتمويلي.

وأيضاً في إطار بوابة الإسكوا لأهداف التنمية المستدامة، تطور الإسكوا منصة المعرفة والتعلم لتوفير مواد تعليمية وتدريبية للجميع باللغتين العربية والإنكليزية من المنطقة والعالم، فضلاً عن أدوات ومواد بصرية تفاعلية. وتخصص المنصة ركناً تفاعلياً لمجموعة الممارسين للاستعراضات الوطنية الطوعية بهدف تسهيل التبادل المستمر للتجارب والخبرات والتعلم من الأقران.

التوصية (ج)

تعزيز العمل على إنتاج المعرفة والبيانات والتحليلات بشأن أثر تغيُّر المناخ على الموارد المائية والأمن الغذائي وسُبُل العيش في البلدان العربية، والاسترشاد بها لاقتراح التوصيات والبرامج والسياسات المناسبة للتكيُّف

والتخفيف من الأثر على المستويين الإقليمي والوطني، ومواصلة العمل على مبادرة التخفيف من عبء الديون في مقابل تمويل العمل المناخي التي أطلقتها الإسكوا في كانون الأول/ديسمبر 2020.

الإجراءات المتخذة

تعمل الإسكوا على تنفيذ هذه التوصية من خلال المركز العربي لسياسات تغيُّر المناخ، وتقدم الأمانة التنفيذية إلى اللجنة التنفيذية في اجتماعها الثامن وثيقة مخصصة لأنشطة المركز العربي لسياسات تغيُّر المناخ في عامي 2020 و2021 في إطار البند 9 من جدول الأعمال المؤقت.

أما فيما يتعلق بمبادرة التخفيف من عبء الديون في مقابل تمويل العمل المناخي، فقد شكلت الإسكوا خلال العام الحالي لجنة استشارية مؤلفة من خبراء دوليين من أجل تفعيل المبادرة وعقدت اجتماعها الأول في 14 آذار/مارس 2021. وتستمر الإسكوا في الاضطلاع بالبحوث لوضع إطار إقليمي موحد لمؤشرات الأداء الرئيسية المتصلة بالتقدم في العمل المناخي وأهداف التنمية المستدامة ذات الصلة، من أجل تقييم المشاريع والبرامج المناسبة لاستخدام عائدات الديون.

وبعد أن أبدى الأردن اهتماماً باعتماد هذه الآلية، تم اختياره كبلد نموذج لاختبارها. ودعمت الإسكوا وزارة التخطيط والتعاون الدولي في الأردن لإنشاء فريق عمل وطني في البلد وحددت المشاريع والبرامج المناسبة لتمويل المانحين، لا سيما من مشاريع التكيُّف المتعلقة بالمياه. وعقد الفريق اجتماعه الأول في آب/أغسطس والثاني في تشرين الثاني/نوفمبر 2021، ويسرت الإسكوا المناقشات لوضع اللمسات الأخيرة على اقتراح مبادلة الديون للأردن مع تحديد إطار لمؤشرات الأداء الرئيسية. وأعربت تونس ومصر عن اهتمامهما بهذه الآلية، وتُجرى حالياً المناقشات مع السلطات المعنية بهذا الخصوص.

التوصية (د)

تكثيف الجهود لتعزيز نُظُم الحماية الاجتماعية في ظلّ تفاقم البطالة والفقر وتعرُّض فئات سكانية كالنساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن إلى المزيد من المخاطر بسبب جائحة كوفيد-19، لا سيما من خلال العمل على أدوات مكافحة الفقر ورصد الإنفاق الاجتماعي وتقييم السياسات على أُسس المساواة والعدالة الاجتماعية التي طوَّرتها الإسكوا، وغيرها من الأدوات والبرامج المناسبة.

الإجراءات المتخذة

على صعيد تقييم السياسات على أسس المساواة والعدالة الاجتماعية، استكملت الإسكوا إعداد أداة "تقييم الثغرات في مدى توافق السياسات والبرامج العامة مع مبادئ العدالة الاجتماعية" في صيغتيها الورقية والإلكترونية، وأطلقتها في اجتماع إقليمي رفيع المستوى في 22 كانون الثاني/ديسمبر 2020، ثم استعرضت سُبُل استخدامها عبر سلسلة ورشات عمل إقليمية ووطنية في عام 2021. فعقدت ورشة عمل إقليمية في 14 و15 نيسان/أبريل 2021 تلتها مجموعة من الورشات الوطنية لإطلاق دراسة إقليمية حول سياسات الأجور وحماية العمال في المنطقة العربية عبر استعمال الأداة المذكورة. كما عقدت الإسكوا ورشة عمل مع دولة فلسطين لتعميم استخدام الأداة في الاستراتيجيات القطاعية في 29 تموز/يوليو 2021؛ وورشة عمل مع موريتانيا لتعميم استخدام

الأداة في سياسة التعافي من كوفيد-19 في 15 أيلول/سبتمبر 2021؛ وورشة عمل في السودان لتعميم استخدام الأداة في سياسة التمكين الاقتصادي للمرأة في 5 و6 تشرين الأول/أكتوبر 2021. كما استعرضت الإسكوا أداة التقييم في ورشة عمل حول "قياس اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية وتطوير سياسات وبرامج اجتماعية تستند إلى المساواة" في مصر في 12 و13 تشرين الأول/أكتوبر 2021.

وفي مجال تعزيز نُظُم الحماية الاجتماعية، نظمت الإسكوا، بالشراكة مع مكتب منظمة العمل الدولية الإقليمي للدول العربية واليونيسف وفي إطار ائتلاف الأمم المتحدة الإقليمي القائم على مسألة الحماية الاجتماعية، منتدى رفيع المستوى لوزراء العمل والشؤون الاجتماعية في الدول العربية المسؤولين عن الحماية الاجتماعية في 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، هدف إلى تحديد أولويات سياسة الحماية الاجتماعية لفترة ما بعد الجائحة، وتوجيه العمل لدعم الاستجابة لها. وسبق المنتدى اجتماع فني تحضيري في 21 تشرين الأول/أكتوبر جمع المسؤولين عن الحماية الاجتماعية في الدول وناقش إجراءات سياسات الحماية الاجتماعية في أربعة مجالات أساسية: (أ) التغطية، أو توفير الحق في الحماية الاجتماعية للجميع من خلال أنظمة الحماية الاجتماعية الشاملة لعدم إهمال أحد؛ (ب) الاستجابة للصدمات، أو تعزيز القدرة على تحمل أنظمة الحماية الاجتماعية للصدمات المستقبلية؛ (ج) التمويل لأنظمة الحماية الاجتماعية الشاملة والكافية والمستدامة بعد جائحة كوفيد-19؛ و(د) الحوكمة، أو نُهُج الحماية الاجتماعية المتكاملة والمنسقة والتي تحدث تأثيراً أكبر.

وفي الفترة من 27 أيلول/سبتمبر إلى 5 تشرين الأول/أكتوبر 2021، نفذّت الإسكوا بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وجامعة الدول العربية برنامجاً لرفع قدرات اللجنة الفرعية المعنية بالمساواة بين الجنسين وأهداف التنمية المستدامة في تطوير وإصلاح سياسات الرعاية والحماية الاجتماعية لتمكين المرأة اقتصادياً وتعزيز مشاركتها في سوق العمل. وشارك في البرنامج، بالإضافة إلى أعضاء اللجنة الفرعية، ممثلون عن مكاتب الإحصاء في الدول العربية ووزارات العمل والمؤسسات الوطنية المعنية بالحماية الاجتماعية.

وفي أيلول/سبتمبر 2021، أصدرت الإسكوا ورقة فنية حول "الحماية الاجتماعية المستهدفة في الدول العربية قبل وأثناء أزمة كوفيد-19"، تقدم لمحة عامة عن برامج الحماية الاجتماعية في بلدان عربية مختارة وتناقش الإصلاحات الأخيرة التي خضعت لها هذه البرامج، مع التركيز على مناهج تحديد الفئات السكانية الفقيرة والمعرضة للمخاطر، وأنظمة المعلومات الإدارية المستخدمة لإدارة هذه البرامج.

أما في مجال الحد من الفقر، فاستكملت الإسكوا خلال العام تطوير "أداة داعمة لاحتساب دليل الفقر المتعدد الأبعاد" تهدف إلى احتساب الأدلّة الوطنية للفقر المتعدد الأبعاد وتقييم البدائل المطروحة أمام صانعي السياسات لمكافحة الفقر بأسلوب مرن وشفاف وتشاركي. وتساعد الأداة في التعرف إلى خصائص الفئات الاجتماعية المختلفة، كتحديد الطبقة الوسطى أو غيرها، ويمكن مواءمتها لتحديد الفقر الذي يطال مجموعة محدّدة من السكان، مثل النساء. ونظمت الإسكوا بدعم من إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية ورشة عمل دون إقليمية هدفت إلى تعريف ممثلين عن المكاتب الإحصائية الوطنية ووزارات الشؤون الاجتماعية والتخطيط على استخدام الأداة لاحتساب نسب الفقر الوطنية وتقييم البدائل السياسية المتاحة لمكافحته، باستضافة المركز العربي لدراسات السياسات الاجتماعية والقضاء على الفقر في عمَّان، من 9 إلى 11 كانون الأول/ديسمبر 2021. وعلى الصعيد الوطني، تم استخدام الأداة لإعداد ورقة حول "الفقر متعدد الأبعاد في لبنان (2019-2021): واقع اليم وآفاق مبهمة". وتعمل الإسكوا مع دولة فلسطين على وضع استراتيجية وطنية للحد من الفقر المتعدد

الأبعاد، واستهلت العمل بعقد اجتماع تشاوري مع الأطراف الفلسطينية في 25 و26 أيلول/سبتمبر 2021 لمناقشة الوضع الراهن وأهم التحديات التنموية، واحتياجات دولة فلسطين لوضع استراتيجية وطنية لخفض الفقر المتعدد الأبعاد والخطوات العملية اللازمة. والعمل جارٍ مع العراق ومصر في هذا المجال كذلك.

التوصية (هـ)

مواصلة بناء العلاقات والتشبيك مع المؤسسات والمنظمات الدولية والقطاع الخاص للنهوض بقطاع الأعمال الصغيرة ليكون أكثر مرونة لمواجهة الصدمات والأزمات ولخلق فرص عمل لائق للشباب العربي.

الإجراءات المتخذة

خلال العام، قام مركز الإسكوا للتكنولوجيا بدراسة وضع بيئة ريادة الأعمال في الدول العربية، لحصر جميع الهيئات والمؤسسات والشركات الحكومية وغير الحكومية الداعمة لرواد العمال. وحددت الدراسة هيئات الابتكار، وهيئات الدعم الفني والإرشاد، وهيئات التدريب وبناء القدرات، وهيئات الدعم المالي، وهيئات التسويق والتشبيك، وهيئات التنظيم والتشريع في البلدان العربية قيد الدرس. ونفذ المركز سلسلة ورشات عمل لتشبيك الهيئات المعنية ومناقشة التحديات التي يواجهها قطاع الأعمال الصغيرة والمتوسطة على المستوى الوطني في كل من الأردن (أربع ورشات عمل في 27 تموز/يوليو 2021، 24 آب/أغسطس 2021، 30 أيلول/سبتمبر 2021، و12 تشرين الأول/أكتوبر 2021)، وتونس، والجزائر، والسودان، ولبنان (سلسلة ورشات عمل من 17 آب/أغسطس إلى 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2021)، ومصر. ويمكن الاطلاع في روابط الاجتماعات على خارطة بيئة الأعمال لهذه البلدان.

وعقد المركز في 8 و9 كانون الأول/ديسمبر 2021، بالتعاون مع غرفة التجارة العالمية، منتدى افتراضيّاً إقليميّاً للاقتصاد، ركز على دعم بيئة ريادة الأعمال في المنطقة ووضع خارطة طريق إقليمية لتعزيز قطاع الأعمال الصغيرة وجذب الاستثمارات الأجنبية.

ولدعم البلدان العربية في إيجاد فرص العمل اللائق، تعمل الإسكوا بالشراكة مع منظمة العمل الدولية على تطوير أداة لاحتساب الطلب على العمل والمهارات في البلدان العربية. والهدف الرئيسي من الأداة هو دعم الدول للاستعداد للتغيُّرات في الوظائف والمهارات المطلوبة في إطار التطورات التكنولوجية والثورة الصناعية الرابعة، مع مراعاة الخصائص الوطنية. وعقدت الإسكوا اجتماع خبراء افتراضيّاً بشأن "مستقبل العمل في المنطقة العربية: دليل من مرصد المهارات" في 21 تشرين الأول/أكتوبر 2021 لاستعراض نتائج الأداة. وقد استخدمت الإسكوا هذه النتائج لإعداد تقرير إقليمي يصدر قريباً عن واقع المهارات في الدول العربية، يحلل ارتباطها وارتباط الوظائف المطلوبة بالثورة الصناعية الرابعة والعصر الجديد للتنمية الاقتصادية. وتمت مناقشة المسودة الأولية للتقرير في اجتماع خبراء عُقد في 10 آب/أغسطس 2021، ساهم فيه خبراء إقليميون ودوليون.

كما أعدت الإسكوا، بالشراكة مع منظمة العمل الدولية، تقريراً إقليمياً وموجز سياسات بعنوان "نحو مسار منتج وشامل: استحداث فرص العمل في المنطقة العربية"، يتناول سُبُل تنمية القطاع الخاص وخلق فرص العمل، ودور الابتكارات في القطاع الخاص وتأثيرها على الطلب على العمالة في مجموعة من ثمانية بلدان عربية توفرت عنها البيانات.

ولدعم مشاركة المرأة في سوق العمل، أصدرت الإسكوا في حزيران/يونيو 2021 دراسة بعنوان "دفع المرأة إلى ريادة الأعمال في المنطقة العربية: دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات"، تبحث في الدور الذي يمكن أن تؤديه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في دعم رائدات الأعمال الحاضر والمستقبل، وذلك من خلال تناول المشهد الأوسع لريادة الأعمال ومستوى مشاركة المرأة في هذا المجال في المنطقة العربية والتحديات التي تواجهها، وتحديد السُبُل التي قد تساعدها على التصدي لهذه التحديات. كما تنفذ الإسكوا بالشراكة مع منظمة العمل الدولية مشروعاً لإدماج الأشخاص ذوي الاعاقة في سوق العمل في البلدان العربية، وتعمل في إطاره على تحديد الفجوات في السياسات والتشريعات الوطنية المتعلقة بإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل، واستكشاف العوائق والعقبات التي تواجهها مؤسسات القطاع العام وشركات القطاع الخاص لتوظيفهم.

التوصية (و)

الاستمرار في أنشطة الرصد والتحليل بهدف نشر الوعي بشأن السياسات والممارسات الإسرائيلية وتداعياتها المباشرة والطويلة الأمد على الشعب الفلسطيني والشعب العربي السوري في الجولان المحتلّ، خاصة تلك السياسات التي تهدف إلى توطيد سيطرة إسرائيل على الأرض الفلسطينية وإبقاء الاقتصاد الفلسطيني تابعاً لها.

الإجراءات المتخذة

أعدت الأمانة التنفيذية للإسكوا مذكرة الأمين العام لعام 2021 حول الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل (A/76/94-E/2021/73)، عملاً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 4/2021 المؤرخ 14 أيلول/سبتمبر 2020 وقرار الجمعية العامة 236/75 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2020. وعرضت الأمانة التنفيذية التقرير على المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة للأمم المتحدة لمناقشته، كما أعدت ملخصاً عن التقرير وعممته على كافة الدول الأعضاء.

وأيضاً في عام 2021، أصدرت الإسكوا تقريراً بعنوان "الوضع الاجتماعي والاقتصادي للنساء والفتيات الفلسطينيات: تموز/يوليو 2018 – حزيران/يونيو 2020"، وهو التقرير الدوري العاشر منذ عام 2003 عن هذا الموضوع. ويوثق التقرير تطوّر وضع المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في دولة فلسطين ويستعرض التطورات المتصلة في القطاعات القانونية والسياسية والإنمائية والإنسانية في ظل الاحتلال الإسرائيلي. وقد تم إطلاق التقرير على هامش الدورة الخامسة والستين للجنة وضع المرأة في الأمم المتحدة (15-26 آذار/مارس 2021)، في حدث افتراضي جانبي عُقد بالشراكة مع وزارة شؤون المرأة في دولة فلسطين في 18 آذار/مارس.

ناقشت الإسكوا مسودة دراسة تعدها لمسح السياسات والممارسات الإسرائيلية منذ عام 1967 في الأرض الفلسطينية المحتلة وتداعياتها على الاقتصاد الفلسطيني ومكوناته الأساسية، ولا سيما تبعيته لاقتصاد إسرائيل، وذلك خلال اجتماع افتراضي عُقد في 26 تموز/يوليو 2021.

وأعدت الأمانة التنفيذية كذلك ورقتين فنيتين، الأولى بشأن تحليل سريع لقضايا المساواة بين الجنسين لجمع المعلومات بعد هجوم أيار/مايو 2021 حول التفاوتات في الاحتياجات والقدرات واستراتيجيات التصدي لدى النساء والفتيات (أُرسل إلى وزارة شؤون المرأة في دولة فلسطين وقد كانت الإسكوا أعدته بناءً على طلبها)؛

والثانية بشأن التنبؤ الآني لدليل الفقر المتعدد الأبعاد في الأرض الفلسطينية المحتلة، وهي دراسة تقترح نمذجة تأخذ في الاعتبار تقلّبات نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أو الصدمات الخارجية مثل كوفيد-19 أو أثر الاحتلال الإسرائيلي.

التوصية (ز)

مواصلة حشد الموارد لصندوق الإسكوا لدعم فلسطين، واستخدامها في المساهمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ووضع إطار تنموي لدعم الاقتصاد الفلسطيني في إطار خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وفك تبعيته للاقتصاد الإسرائيلي.

الإجراءات المتخذة

طورت الأمانة التنفيذية مفهوم صندوق الإسكوا لدعم فلسطين ليصبح "منصة موارد الإسكوا لدعم الشعب الفلسطيني"، بما يسمح بحشد الموارد العينية والمعرفية التي تساهم في تنفيذ أنشطة معيارية وبحثية تساعد المؤسسات الفلسطينية والجهات المعنية بالتنمية في تخطيط وتنفيذ سياسات وبرامج تحد من الآثار الطويلة الأمد للسياسات والممارسات الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني وتدعم التنمية المستدامة في الأرض الفلسطينية المحتلة.

وبدأت الأمانة التنفيذية، بالتنسيق مع المؤسسات الفلسطينية المعنية، بتنفيذ عدد من الأنشطة الممولة من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، بما في ذلك مراجعة خطة التنمية الوطنية 2020-2023 والاستراتيجيات القطاعية المرتبطة بها من منظور أهداف التنمية المستدامة ومقاصدها، وإعداد توصيات حول مواءمة خطة التنمية الوطنية مع خطة عام 2030؛ وتحديد الاحتياجات الفنية لمجموعات العمل الوطنية لمتابعة التقدم نحو أهداف التنمية المستدامة ودعم تنفيذها. وفي السياق ذاته، بدأت الإسكوا بتنفيذ أنشطة تهدف إلى رفع جودة الخدمات المقدمة للمواطنين وتعزيز قدرتهم على الوصول إليها، بما في ذلك تقييم واقع تقديم الخدمات الأساسية للفلسطينيين في ظل الاحتلال الإسرائيلي وأثر السياسات والممارسات الإسرائيلية على قدرة المؤسسات الفلسطينية في هذا المجال، وذلك تحضيراً لتطوير استراتيجية لتحسين الخدمات العامة.

التوصية (ح)

تكثيف الجهود لدعم الدول الأعضاء وتطوير قدراتها في عمليات تحضير الاستعراضات الوطنية الطوعية التشاركية مع أصحاب المصلحة، وفي متابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

الإجراءات المتخذة

واصلت الإسكوا جهودها في تنظيم ورشات العمل الإقليمية حول الاستعراضات الوطنية الطوعية في المنطقة العربية بالتعاون مع جامعة الدول العربية وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة. وكانت الدول المعنية بتقديم استعراضاتها في عام 2021 تونس والعراق وقطر ومصر. وفي 9 و10 آذار/مارس 2021، عقدت الإسكوا وشركاؤها الورشة الإقليمية الرابعة التي ركزت على مبدأ عدم إهمال أحد، وعملية الاستعراض في سياق انعدام الاستقرار، وبيانات خطة عام 2030.

كما نظمت الإسكوا اجتماعاً تشاورياً افتراضياً لأعضاء شبكة الممارسين والممارسات المعنية بالاستعراضات الوطنية الطوعية في المنطقة العربية في 16 آب/أغسطس 2021، تمّ خلاله تحديد الموضوعات ذات الأولوية التي يرغب أعضاء الشبكة تناولها في ورشات العمل الإقليمية في عام 2022.

وفي 20 و21 تشرين الأول/أكتوبر 2021، نظمت الإسكوا وشركاؤها الورشة الإقليمية الخامسة حول الاستعراضات الوطنية الطوعية في المنطقة العربية، التي هدفت إلى الاطلاع على تجارب البلدان العربية التي قدّمت استعراضاتها في عام 2021 وعلى العملية التحضيرية للبلدان التي تُعِدّ لتقديم استعراضاتها في عام 2022، وهي الأردن وجزر القمر وجيبوتي. كما تناولت الورشة مواضيع تعزيز التنسيق حول البيانات، واعتماد آليات وأدوات التقييم لرفع فعالية الاستعراضات الوطنية الطوعية، ودور الأجهزة العليا للرقابة في إعداد الاستعراضات.

ومن ناحية أخرى، تعمل الإسكوا كل عام منذ عام 2018، وبالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، على ترجمة "دليل إعداد الاستعراضات الوطنية الطوعية" السنوي إلى اللغة العربية. وقد ترجمت دليل عام 2021 وأتاحته إلى الدول الأعضاء.

وتعمل الإسكوا حالياً على موضوع إعداد التقارير الطوعية على المستوى المحلي، وليس فقط الوطني، وهي في صدد إعداد أول تقرير من هذا النوع في المنطقة العربية مع الأردن، باعتماد نهج الشمول والمشاركة.

التوصية (ط)

تكثيف الجهود لدعم الدول الأعضاء وتطوير قدراتها المؤسسية في مواجهة المخاطر والأزمات.

الإجراءات المتخذة

عقدت الإسكوا ورشة عمل وطنية بالشراكة مع وزارة التنمية الاجتماعية في السودان حول نهج الترابط بين إدارة الكوارث والحماية الاجتماعية، يومي 26 و27 حزيران/يونيو 2021، في الخرطوم، ركزت على أهمية التنسيق بين المؤسسات الحكومية ذات الصلة ببرامج الحماية الاجتماعية وإدارة مخاطر الكوارث، وضرورة العمل على تطوير وسائل الإنذار والتدخل المبكر والتقييم الدقيق للاحتياجات، وتعزيز برامج الوقاية والحماية والاستجابة وربط الحماية الاجتماعية بإدارة خطر الكوارث.

وخلال العام، قامت الإسكوا، بتطوير برنامج لرفع القدرة على التخطيط في ظروف الهشاشة، وفقاً لنهج مرن ومراعي للنزاع يساهم في تحديد الأولويات الظرفية بشكل دقيق، ويستثمر الموارد المحدودة بأسلوب يحقق قدراً أكبر من الفوائد المتنوعة. وعرضت الإسكوا هذا البرنامج وناقشته، في مرحلة أولى، مع عدد من الدول العربية المعنية كالجمهورية العربية السورية والعراق والسودان ودولة فلسطين ولبنان وليبيا واليمن، وذلك خلال ورشة افتراضية عقدتها في 28 نيسان/أبريل 2021. وتم التركيز على تكامل برنامج التخطيط الاستراتيجي في ظروف الهشاشة مع منهجية تقييم القدرات المؤسسية، المُعدة من قِبل الإسكوا، والتي يتم تكييفها من قِبل المؤسسات العامة المعنية ذاتها لتعيين الثغرات الأكثر إلحاحاً والموارد الأهم لسدّها. كما نفذت الإسكوا، في مرحلة ثانية، برنامج التخطيط الاستراتيجي ومنهجية التقييم المؤسسي في اليمن (ورشتي عمل افتراضيتين في 13-16 أيلول/سبتمبر و29 تشرين الثاني/نوفمبر – 2 كانون الأول/ديسمبر 2021) والعراق (ورشة عمل في 21-23

أيلول/سبتمبر 2021 في إربيل)، وامتُحِنَت المنهجية في تطبيقات مختلفة من حيث طبيعة الهشاشة في كل حالة، ونوع الأولوية، ونطاقها المؤسساتي. كما نفذت الإسكوا ورشة عمل حول التقييم المؤسسي في مجال التخطيط الوظيفي لصالح ديوان الموظفين العام في دولة فلسطين، وذلك في عمَّان، في 14 و15 كانون الأول/ديسمبر 2021.

وفي عام 2021، أطلقت الإسكوا عملية تقييم وتشاور على مستوى أقل الدول نمواً من أعضائها، أي السودان والصومال وموريتانيا واليمن، سعت من خلالها، من جهة أولى، إلى تقديم فهم معمق للمسار الذي سلكته عملية التنمية في هذه البلدان خلال العقد الماضي، في سياق تنفيذ برنامج عمل إسطنبول المعني بأقل البلدان نمواً للعقد 2011-2020. ومن جهة ثانية، هدفت الإسكوا من خلال هذه العملية إلى بلورة تصور عربي مشترك حول الأولويات الاجتماعية والاقتصادية للعقد القادم في سبيل طرحها خلال مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً، الذي سيعقد في الدوحة في شهر كانون الثاني/يناير 2022. وتستعرض اللجنة تفاصيل العملية التشاورية ونواة الرؤية المشتركة في إطار البند 11 من جدول أعمال اجتماعها الثامن.

خلال الأعوام الماضية، صممت الإسكوا آليات ومنصات حوارية لتأمين نهج شامل ومتعدد القطاعات وتشاركي ومراعي للنزاع لمعالجة قضايا الحوكمة، والتحديات الاجتماعية والاقتصادية، في البلدان التي تعاني من نزاعات أو أزمات. وهدفت هذه الآليات والمنصات الحوارية إلى تمكين أصحاب المصلحة المحليين من صياغة حلول وإصلاحات مصممة خصيصاً لسياقاتهم الوطنية. وفي عام 2021، نفذت الإسكوا مستندةً إلى هذا النهج مشاريع حوار تقني في لبنان وليبيا، مصممة خصيصاً وفقاً للسياق والاحتياجات الخاصة لكل بلد. وأصدرت خلال العام دراسات عديدة كانت الأساس لوضع "رؤية لليبيا: نحو دولة الازدهار والعدالة والمؤسسات"، أطلقتها في تشرين الأول/أكتوبر 2021. كما نتج عن الحوار في لبنان ورقتين، الأولى أُطلقت في 23 آذار/مارس 2021 تحت عنوان: "الأزمة الاجتماعية في لبنان قضية الحماية الاجتماعية: خلاصات أولية ومقترحات للمعالجة" والثانية في 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2021 تحت عنوان "الأزمة الاقتصادية والمالية والنقدية: خلاصات أولية ومقترحات للمعالجة".

وفي الفترة من 26 كانون الثاني/نوفمبر إلى 4 شباط/فبراير 2021، نظمت الإسكوا بالشراكة مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة ورشة تدريبية من أربع حلقات ضمت كل من البحرين وعُمان والمغرب حول رفع القدرات المؤسساتية من أجل اتساق أفضل للسياسات تنفيذاً لخطة عام 2030، وهدفت إلى دعمها في النهوض بقدرات المؤسسات العامة الوطنية وفعاليتها في سياق الهشاشة والأزمات.